إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 10/496
للنشر الفوري
١٦ ديسمبر ٢٠١٠

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على عقد اتفاق ممدد مع آيرلندا بقيمة ٢٢,٥ مليار يورو

وافق اليوم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على عقد اتفاق يغطي ثلاث سنوات مع آيرلندا في إطار التسهيل التمويلي الممدد (EFF)، بغية دعم برنامج السلطات للتصحيح الاقتصادي والاستقرار المالي. وتصل قيمة الاتفاق إلى ١٩,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٢٢,٥ مليار يورو، أو ٣٠,١ مليار دولار أمريكي)، أو ما يعادل ٢,٣٢٢% تقريبا من حصة عضوية آيرلندا في الصندوق. ويشكل الاتفاق جزءا أساسيا من مجموعة مساهمات تمويلية كبيرة تصل إلى ٨٥ مليار يورو(حوالي ١١٣ مليار دولار أمريكي) تساهم فيها البلدان الأوروبية الشريكة من خلال "آلية الاستقرار المالي الأوروبية" (EFSM) و "تسهيل الاستقرار المالي الأوروبي" (EFSF)، ويأتي بعضها من قروض ثنائية تساهم بها المملكة المتحدة والسويد والدانمرك، ومن مساهمات تقدمها آيرلندا ذاتها.

وسوف تساهم آلية الاستقرار المالي الأوروبية وتسهيل الاستقرار المالي الأوروبي ومقدمو القروض الثنائية الأوروبية بتمويل قدره ٤٥ مليار يورو بآجال استحقاق تماثل الآجال المقررة وفقا للتسهيل التمويلي الممدد الذي يقدمه صندوق النقد الدولي. واستكمالا لهذا التمويل المجمع، تساهم السلطات الآيرلندية بمبلغ يصل إلى ١٧,٥ مليار يورو من احتياطيات البلاد النقدية وأصولها السائلة. ويشكل دعم السيولة من البنك المركزي الأوروبي عنصرا جوهريا أيضا في البرنامج الاقتصادي والمالي الشامل.

وفي هذا الصدد صرح السيد دومينيك ستراوس–كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، بأن "السلطات الآيرلندية وضعت مجموعة من السياسات الطموحة لمعالجة الأزمة الاقتصادية التي تواجه البلاد، فيما يشكل برنامجا متعدد السنوات يستهدف مواطن الضعف في الجهاز المصرفي ويرمي إلى استعادة آفاق النمو الإيجابية التي يستحيل بدونها التوصل إلى حل دائم للأزمة. وقد حرصت السلطات على مراعاة العدالة في تصميمها للبرنامج، بحيث تُوَزَّع أعباء التصحيح الاقتصادي والمالي على جميع طبقات المجتمع، مع توفير أقصى درجات الحماية لأكثر الفئات ضعفا."

وذكر السيد ستراوس–كان أن المساعدة المالية الاستثنائية المقدمة من الصندوق وأوروبا سوف تعمل على دعم جهود السلطات لتوفير قدر كاف من الموارد المالية يتيح فترة من الوقت لآيرلندا كي تستعيد ثقة السوق وتدعم استئناف النمو وإنشاء فرص العمل.

وقد صدرت الموافقة على عقد الاتفاق الممدد مع آيرلندا في ظل التسهيل التمويلي الممدد إعمالا لسياسة الاستفادة الاستثنائية من موارد الصندوق والإجراءات العاجلة لآلية التمويل الطارئ. ونتيجة للإجراء الذي اتخذه المجلس التنفيذي، يتاح لآيرلندا الحصول من الصندوق بصفة فورية على ٥ مليارات وحدة من حقوق سحب خاصة (حوالي ٥,٨ مليار يورو).

وعقب الإجراء الذي اتخذه المجلس التنفيذي بشأن آيرلندا، أدلى السيد ستراوس-كان بالتصريح التالي بصفته رئيسا للمجلس:

"يواجه الاقتصاد الآيرلندي أزمة غير مسبوقة في تاريخه الحديث. ويهدف البرنامج الجديد الذي يبني على جهود السلطات في الآونة الأخيرة إلى التعجيل بتنفيذ التدابير المقررة لمعالجة القضايا الباعثة على القلق بشأن الاستقرار المالي واستقرار الموازنة العامة. وقد وُضِعت مجموعة من السياسات الواضحة والواقعية في إطار متعدد السنوات لاسترداد صحة الجهاز المصرفي الآيرلندي وإرساء الموارد العامة على أرض صلبة والعودة إلى مسار النمو.

"وتقوم الاستراتيجية الموضوعة للنظام المالي على ركيزتين متلازمتين: تخفيض نسب التمويل بالديون وإعادة التنظيم من ناحية، وتحقيق مستوى مرتفع من الرسملة من ناحية أخرى. وإضافة إلى ذلك، سوف تتحقق درجة أكبر من الاستقرار بفضل التدابير الهيكلية المزمعة ــ والتي تتمثل في خطة خاصة لتسوية أوضاع مؤسسات تلقي الودائع المتعثرة.

"وتشكل "الخطة القومية للتعافي الاقتصادي" الركيزة الأساسية لموازنة ٢٠١١، وهي توضح بالتفصيل تدابير ضبط أوضاع المالية العامة التي يمتد تطبيقها إلى نهاية عام ٢٠١٤. وتنطوي خطة المالية العامة على خيارات عملية، كما تحافظ على الاهتمام الذي توليه آيرلندا لشبكة الأمان الاجتماعي. وسيتم إصلاح عملية وضع الموازنة العامة من أجل حماية هذه المكاسب.

"ولاستعادة النمو القوي على أساس قابل للاستمرار، يتضمن البرنامج استراتيجية لإزالة المعوقات الهيكلية المحتملة أمام تعزيز القدرة التنافسية وإنشاء فرص العمل.

"وسوف تحصل آيرلندا على مساهمات تمويلية يبلغ مقدارها ٨٥ مليار يورو (حوالي ١١٣ مليار دولار أمريكي) لدعم مجموعة السياسات الشاملة. وقد تعهد الاتحاد الأوروبي ومقدمو القروض الثنائية من البلدان الأوروبية بتقديم ٤٥ مليار يورو (حوالي ٦٠ مليار دولار أمريكي) من مجموع المساهمات التمويلية، بينما تساهم السلطات الآيرلندية بما قيمته ١٧,٥ مليار يورو من احتياطيات آيرلندا النقدية والأصول السائلة الأخرى. أما مساهمة الصندوق فسوف تكون على هيئة قرض لمدة ثلاث سنوات بقيمة ١٩,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٢٢,٥ مليار يورو، أو ٣٠,١ مليار دولار أمريكي)، وهو ما يمثل ٢,٣٢٢% تقريبا من حصة عضوية آيرلندا في الصندوق، وذلك في إطار "تسهيل

الصندوق الممدد". ويكفل هذا التسهيل التمويلي سداد القرض وفق جدول زمني واقعي يتيح الوقت الكافي لاستكمال عملية الإصلاح الشامل والمنظم للجهاز المصرفي وإجراء ما يلزم من إصلاحات هيكلية على نطاق أوسع."

مرفق

آخر التطورات الاقتصادية

واجهت آيرلندا ضغوطا اقتصادية ومالية مكثفة في الشهور القليلة الماضية رغم جهود السلطات لتنفيذ سياسات اقتصادية جريئة في بيئة صعبة. وترجع هذه المشكلة في الأساس إلى ما أصاب النظام المصرفي من ضعف شديد لم يبرأ منه حتى الآن وأصبح محورا لديناميكية سلبية تؤثر على التعافي الاقتصادي وتنشئ مزيدا من التحديات المالية الكبيرة.

وقد اتخذت السلطات تدابير رئيسية لتقوية القطاع المصرفي، لكن أوجه الضعف لا تزال حادة. فقد بدأت الهيئة الوطنية لإدارة الأصول عملية استحواذ على أصول البنوك من الأراضي والعقارات المخصصة للتطوير، وتم ضخ مبالغ رأسمالية ضخمة، كما مُنِحت ضمانات سيادية لطمأنة دائني البنوك. غير أن ضغوط السوق لا تزال تفرض تحديات أمام تلبية احتياجات تمديد الديون المرتفعة، مما يهدد ملاءة الجهاز المصرفي ويُحمِّل الموارد السيادية عبئا بالغ الثقل. وإضافة إلى هذه المصاعب الحقيقية، حدث تراجع في ثقة المستهلكين المحليين والمستثمرين الدوليين، مما انعكس على النمو وتكلفة التمويل.

وفي تحرك مبكر لمواجهة الأزمة، قامت السلطات الآيرلندية بعملية مكثفة لضبط أوضاع المالية العامة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. غير أن الموارد العامة أثقلها العجز الهيكلي العميق، والتزامات دعم البنوك، وضعف معدل النمو. ونتيجة لذلك، يُتوقع أن يصل الدين العام إلى ما يقرب من ١٠٠% من إجمالي الناتج المحلي مع نهاية عام ٢٠١٠. وسعيا لتحقيق الاستقرار في مستوى الدين العام، تتضمن الخطة الموضوعة لضبط أوضاع المالية العامة تدابير بقيمة ١٥ مليار يورو إضافية للفترة ٢٠١١-٢٠١٤، أي ما يعادل ٩% من إجمالي الناتج المحلي.

ويهدف برنامج السلطات إلى استرداد صحة الجهاز المصرفي وإرساء الموارد العامة على أرض صلبة، ومن ثم تشجيع استعادة الثقة واستئناف النمو القوي والمستمر.

ملخص البرنامج

يركز برنامج السلطات على الأولويات التالية:

- مع إعادة الهيكلة الجذرية للقطاع المصرفي، سوف تتم عملية مكثفة لإعادة التنظيم وتخفيض نسب التمويل بالديون. وسيستغرق إتمام هذه العملية وقتا طويلا، ولكنها ستبدأ على الفور ويُنتظر أن تتقدم بسرعة متأنية. وسوف يتولد عن ذلك جهاز مصرفي أصغر حجما وأكثر صلابة يتمتع بركيزة رأسمالية أفضل ليخدم احتياجات الاقتصاد الآيرلندي. ولمساندة القطاع المصرفي في هذه المرحلة الانتقالية، سوف تحافظ البنوك على معايير أعلى لكفاية رأس المال بغية الحد من تصورات السوق بضعف الجهاز المصرفي، ومن ثم تيسير الحصول على التمويل.

- سوف تشكل "الخطة القومية للتعافي الاقتصادي" أساسا لموازنة ٢٠١١ وما بعدها. وتحقق الخطة التوازن الملائم بين التقشف لتحقيق الاستمرارية المالية مع تخفيف الآثار السلبية على النمو من ناحية وحماية أكثر الفئات تعرضا للضرر من ناحية أخرى.

- سوف يعالج البرنامج المعوقات الهيكلية في بيئة الأعمال والتي يُحتمل أن تعيق القدرة التنافسية في السنوات القادمة، ويعمل على تشجيع النمو.

وسيتم اعتماد منهج متعدد الجوانب لتحقيق هدف البرنامج:

- إعادة هيكلة جذرية للجهاز المصرفي وصولا إلى تقليص حجمه (مع الحد من تصورات السوق بضعف رؤوس الأموال لدى البنوك).

- حماية الخطة الموضوعة لضبط أوضاع المالية العامة من أجل تخفيض العجز والديون على المدى المتوسط.

- الإصلاح المؤسسي لتحسين قدرة الاقتصاد على استيعاب الصدمات: نظام خاص لتسوية أوضاع البنوك المتعثرة، ورقابة مصرفية أقوى، وإشراف أكبر على الموازنة.

- مزيد من الإصلاحات لتحسين كفاءة الاقتصاد بما يعزز إمكانات النمو.

- مساعدات مالية خارجية كبيرة لإدارة الفترة الانتقالية واستعادة المصداقية التي أصبحت السياسات في احتياج شديد لها.

ومن شأن الاستقرار الذي يُنتظر أن ترسيه هذه الإجراءات ــ إلى جانب تحسين القدرة التنافسية وزيادة تدفقات الائتمان ــ أن يشكل ركيزة لعودة الثقة، ومن ثم تهيئة آفاق أكثر إيجابية للعمالة والنمو.

خلفية

أصبحت آيرلندا عضوا في صندوق النقد الدولي في الثامن من أغسطس ١٩٥٧، وتبلغ حصة عضويتها ٨٣٨,٤٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

لمزيد من المعلومات عن الصندوق وآيرلندا، راجع http://www.imf.org/external/country/IRL/index.htm.